

الأميركيون «ملوك» المعلومات المضللة في انتخابات 2020

يراقب المتابعون للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة كيف بات الأميركيون ينخرطون بشكل كبير في نشر المعلومات المضللة للتأثير على المقتربين عبر شن حملات على المنصات الإلكترونية، في اتجاه يأتي عكس القلق السائد من تكرار تجربة سابقة كانت روسيا متهمه فيها بدفع الناخبين الأميركيين إلى التصويت لدونالد ترامب في انتخابات 2016.

واشنطن - هناك تخوف كبير داخل أوساط الباحثين السياسيين في الولايات المتحدة من أن تضرب حملات التضليل الإعلامي الانتخابات الرئاسية مرة أخرى، ولكن لن تكون من الخارج، بل سيئتها الأميركيون من الداخل من خلال الشبكات الاجتماعية. ولهذه المخاوف ما يبررها على ما يبدو خاصة وأن فيسبوك تعرضت لانتقادات هائلة في السنوات الماضية بعد الكشف عن حملة دعائية كبيرة من روسيا في سياق انتخابات الرئاسة الأميركية الماضية. وتظهر العديد من الدلائل أن الأميركيين يؤدون حالياً دوراً نشيطاً إلى درجة أن خبراء وصفوه بـ"ملوك تضليل الناخبين" مع نشرهم الجزء الأكبر من التعليقات والصور ومقاطع الفيديو الكاذبة أو المضللة عبر الإنترنت وهناك مؤشرات تدل على أن هذا الأمر بات خارجاً عن السيطرة. وهذا الاتجاه المتزايد يأتي مخالفاً لما جرى في الانتخابات السابقة، رغم أن مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف. بي. أي.) ومسؤولون أميريكيون آخرون، كانوا على علم بالتدخلات وقتها لكنهم التزموا الصمت، حذروا من أن روسيا وإيران تتدخلان في انتخابات هذا العام.

جوشوا تاكر
لأحد بقدر فعلا على تمييز الوقائع من الأخبار المضللة

وفصل تقرير المستشار الخاص روبرت مولر تحيز الكرمليين لترامب وكراهيته لهيلاري كلينتون في العام 2016، لكن تصرفات روسيا، ودول أخرى، ليست سوى جزء من مشكلة المعلومات المضللة.

ويقول جوشوا تاكر، الأستاذ في العلوم والخبير في علوم البيانات ووسائل التواصل الاجتماعي في جامعة نيويورك لوكالة الصحافة الفرنسية إن ما فعله الروس في 2016 هو عرض مجموعة أدوات تمكن من استخدام جهات فاعلة مخادعة عبر الإنترنت تعمل بالتنسيق بعضها مع بعض كأداة سياسية.

وكان هناك تركيز على التدخل الأجنبي، لكن الأشخاص الذين لديهم فعلا حافز للتأثير على نتيجة الانتخابات، بحسب تاكر، هم أشخاص يعيشون في ذلك البلد، إنهم أميركيون. ويؤكد أحدث تقرير لفيسبوك حول السلوك الزائف هذا التوجه، ففي الأسبوع الأول من أكتوبر وحده، تم إغلاق 200 حساب و55 صفحة على فيسبوك و77 حساباً على موقع إنستغرام منشؤها الولايات المتحدة.

ومن خلال تقليد التكتيكات الروسية للعام 2016، استخدم المشغولون صورا متفرقة الملفات شخصية وقدموا أنفسهم كأفراد يميلون إلى اليمين في كل أنحاء الولايات المتحدة. وكان التأثير الإجمالي زرع الفتنة السياسية وتقويض الثقة في العملية الديمقراطية، تماما كما أفاد



معركة الحقيقة في مواجهة التضليل



الشعب بين متلازمة مشاكل الزعامة ودعوات الإصلاح

هل صمدت التجربة الديمقراطية في تونس بعد عشر سنوات من الثورة النخب السياسية منشغلة بصراعاتها على حساب حقوق الشعب

كما أثرت المسألة الأمنية، إضافة إلى الإرهاب الذي أدى إلى انعكاسات كبيرة على الاقتصاد التونسي، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأولى للثورة إلى حدود 2016 كانت له تداعيات كبيرة على تونس، وولدت أزمات لها طابع اجتماعي، مثل الاعتصامات، سواء في الحوض المنجمي في محافظة قفصة أو الكامور في محافظة تطاوين الآن جعلت التجربة تتعثر رغم النجاحات على الصعيد السياسي.



عبدالكادر الحناشي
النخب السياسية تشوّه التجربة وتكاد تختزلها في أمور معينة

واعتبر مبروك أن أغلب التجارب تؤكد أن الديمقراطية تتعاني كلما تحقق الرخاء الاقتصادي فالأزمات الاقتصادية الحادة في إيطاليا وإسبانيا وألمانيا يستفيد منها اليمين، الذي يتنازل عن الحقوق المدنية، وهذا إختلاف كبير يجعل الانتقال الديمقراطي يترسخ كلما تحقق الرخاء الاقتصادي وتحققت العدالة بين المواطنين وبين الجهات.

وقمة عدة نظريات تؤكد أن توسيع المشاركة السياسية والتداول على السلطة والقيم الإنسانية ترتبط بالرخاء الاقتصادي، فبمليون عاطل عن العمل يصعب التمسك بالديمقراطية والانتقال الديمقراطي، وفق المحلل السياسي مبروك، وهذا إختلاف كبير يجعل الغاضبين على الديمقراطيين والمحسرين على الاستبداد عديم يتوسع. فقد بلغت نسبة البطالة حوالي 18 في المئة خلال الثلث الثاني من هذا العام، بنحو 746.4 ألف عاطل عن العمل، وفق إحصاء نشره معهد الإحصاء الحكومي.

وفي خضم ذلك، يستفيد الخطاب الشعبي من نظام سياسي فيه علل ومن نظام انتخابي فيه علل ومن عود لم تفلح النخب الحاكمة في تجسيدها، كما أنه ينهك الديمقراطية، ويدفع باطروحات أقرب إلى الفوضوية، التي تقدم نفسها كأنها حل للمعضلة الديمقراطية، وهي ليست حلا.

ويقول الحناشي إن النخبة السياسية التي جاءت بعد 2011 سواء في السلطة أو المعارضة، ساهمت في إعطاء رؤية سلبية للمواطن، لأنها كانت في الانتخابات تقدم منسوب وعود مرتفعا يصعب تجسيده. وأقر بوجود نوع من الخيبة والإحباط لدى الناس وصل حد النخبة التي ساندت الثورة وأمنت بها أمام هذه الصراعات حتى بين أبناء الثورة وبرزت مجموعات متطرفة من هذا الجانب وذاك.

لكن التجربة الديمقراطية التونسية، التي تقارب إكمال عقدها الأول، تواجه مصاعب قد تعصف بها، فهي مصابة بعلل من شأنها أن تضعف أو تترك التجربة الديمقراطية المتفجرة، حيث أن النخب السياسية التي تشوّه الديمقراطية وتكاد تختزلها في قضية انتخابات وتداول سلمي على السلطة. ويحذر مراقبون من أن هذا الإرباك إذا تواصل ربما ينهك المسألة الديمقراطية، أي قضية القيم.

والمتابع للمشهد السياسي يقف على أمر مهم وكان الديمقراطية في هذه الحالة تختزل وتنفق ما في جوهرها، أي القيم الديمقراطية من ثقافة مدنية عميقة وحقوق الإختلاف وهذا ينفر جمهورا واسعا، ويجعل الأمر كأننا أمام محترفين سياسيين معينين بالديمقراطية لشأنهم الخاص.

كما أن تلك الصور تفقد الديمقراطية حاضنتها في مناخ إقليمي مضطرب، ورأي الحناشي أن الأزمة السياسية للديمقراطية التونسية تمثلت في تجاذبات سياسية حادة داخل الأطراف المتجاذبة السياسية وسيظهر ذلك بشكل كبير في البرلمان.

والآن البرلمان أكثر سوءا من المجلس التأسيسي وأعطى انطباعا سيئا على السلوك السياسي للنخبة السياسية الجديدة. وقد أدت المصادقة على الدستور التونسي الجديد في يناير 2014، والانتقال إلى حكومة من التكنوقراط، في نواح كثيرة، إلى إعادة السياسة التونسية إلى المربع الأول وخسارة اللاعبين مكتسباتهم التي حققوها في السابق.

استقطابات وشعبوية

شهدت تونس على مدى السنوات العشر التي مضت نقاشا استقطابيا بصورة متزايدة بشأن الدستور والتوجه السياسي للبلاد مستقبلا حيث شهدت البلاد إختلافات سياسية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ويؤكد الحناشي أن أسباب هذا الفشل الاقتصادي ليست محلية، قائلا "نحن في إقليم مضطرب، خاصة الأزمة الليبية، وتونس من المناطق التي تضررت كثيرا من هذه الأزمة على المستوى الاقتصادي، ليبيا كانت ولا زالت وستكون دائما الفضاء الحيوي للاقتصاد التونسي".

ومنذ سنوات، يعاني البلد الغني بالنفط من صراع مسلح، كما أن وجود أطراف أخرى استغلت هذا الظرف وتمددت اقتصاديا وحالت دون وجود الرأسمال التونسي في ليبيا، فعلى الصعيد الاجتماعي، مثلا، كل العمال التونسيين في ليبيا رجعوا إلى تونس وهذا ضاعف الأزمة الاقتصادية.

لا يزال الوعد بالديمقراطية قائما في تونس، فالمشهد السياسي بين النخب، ورغم ما يعيشه من سجال على كافة الأصعدة يعطي لمحة على أن هناك آمالا كبيرة في تحقيق الأهداف التي جاءت بها الثورة، ولكن، حتى في ظل هذا المناخ السياسي الجديد، تبدو استراتيجية العديد من الأحزاب العلمانية تقتصر على التصريح بأنها تريد إنقاذ البلاد من الإسلاميين بدلا من التركيز على وضع برامج حزبية مقنعة تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

وللبقاء، وغالبا ما استخدمت الخطاب المعادي لتيار الإسلام السياسي لجذب الناخبين، بدلا من تقديم حلول للتحديات التي تواجهها تونس، بل اعتبر البعض قبل ذلك أن نظام بن علي كان قد قتل كل ما هو متعلق بالأحزاب حتى لا يخالفونه الرأي.

ومع ذلك، يتفق المراقبون السياسيون على أن التجربة الديمقراطية في تونس لا تزال صامدة بعد فشل "الثورات العربية" في سوريا واليمن وليبيا ومصر، إلا أنهم يرون أن الديمقراطية الناشئة تقف أمام تحديات وصعوبات كبيرة قد تشلها، منها الإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية والتجاذبات السياسية بين الأطراف الفاعلة.

وهناك أمل في إمكانية تجاوز الصعوبات الراهنة، في حال انفراج الأزمة الليبية ولو جزئيا، وقيام حملة مشروع الثورة والديمقراطية بمراجعة ونقد ذاتيين، لتستمر "الديمقراطية الباقية" في الدفاع عن نفسها.

ويعتقد مهدي مبروك مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في تونس أنه رغم كل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، استطاعت تونس أن ترسخ تدريجيا الانتقال الديمقراطي وينطبق على التجربة التونسية تجربة الانتقال الديمقراطي، فالبلد بصدور عبور مرحلة يسميها الخبراء "انتقالا ديمقراطيا".

وبيّنما رأى مبروك في حديث مع وكالة الأناضول أن الديمقراطية تترسخ، بالمعنى الليبرالي، بالتداول السلمي على السلطة وتوسيع المشاركة السياسية، بما يضمن التعددية مع احترام حقوق الإنسان، وبينها حق التنظيم، أكد أستاذ التاريخ المعاصر بالجامعة التونسية عبد اللطيف الحناشي، على خصوصية التجربة الديمقراطية التونسية في أنها "تجربة انتقال ديمقراطي ناجح إلى حد ما".

وتبدو التجربة الديمقراطية، وفق الحناشي، ناجحة لاعتبارات منها أنها التجربة الأولى في العالم العربي التي تحققت ودامت لفترة تعتبر طويلة بالنظر إلى بقية الأحداث التي حصلت في عدة دول عربية، فبقية التجارب فشلت وكان مآلها الحروب الأهلية أو الريع عن الأهداف الرئيسية للحراك.

تونس - يرى مراقبون أن السياسة التونسية بعد الإطاحة بنظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي هي أكثر تعقيدا ولا يمكن إختزالها في المنافسة الثنائية بين العلمانيين والإسلاميين، حيث تقوض الخصوصية الأيديولوجية والإختلافات الاستراتيجية والانقسامات القيادية في صفوف الأحزاب العلمانية، قوتها في المشهد العام الذي يهدف إلى ترسيخ أسس الديمقراطية.



مهدي مبروك
الديمقراطية تترسخ بالتداول على السلطة وتوسيع المشاركة

وكان باستطاعة المعارضة أن تراكم الأنشطة والفعاليات، لأنها ليست مكبلة من طرف الحكومة كما كان الحال في السابق، بل لديها في الوقت الحاضر ما يلزم من الضمانات الدستورية والقانونية، التي ستمكثها من القيام بأدوارها ومهامها، التي ستحتاج إليها، من أجل موازنة المطالبات والتطلعات وتحويل ذلك كله إلى سياسات عامة.

كما أن توفير قنوات للمشاركة الشعبية والصعود بها إلى درجة من الرقي والتنظيم الفاعل لتحريك وتفعيل الجماهير يبدو أمرا في غاية الأهمية بغية انتزاع القرار السياسي، وتحويل آراء المواطنين إلى خيارات سياسية واقعية تخدم البلاد والعباد.

غير أن ثنائية المعارضة والحكومة التي يرافقها عادة الإختلاف في وجهات النظر حول بعض القضايا الوطنية، ينبغي ألا تخضع لمفهوم إقصائي، بل يجب أن تحكمها ضوابط وقواعد وأصول وأداب تحفظها من الشطط والفوضى وعلل النفوس والطواف حول الذات. فهل يمكن القول إن تونس وهي على أعتاب الذكرى العاشرة من انفضاض يناير 2011 قد نجحت في تجربتها الديمقراطية.

تحديات بالجملة

بعد ثورة 2011، فشلت الأحزاب في تشكيل تحالفات قوية، أو تطوير شبكات إقليمية، أو إنشاء برامج حزبية قابلة